الأمم المتحدة

A/ES-10/634–S/2014/468

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد لزاماً عليَّ مرة أخرى أن أوجه عاجل اهتمامكم إلى التصاعد الخطير والتوتر المتزايد على الأرض داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، جرَّاء العدوان الإسرائيلي المستمر والأعمال اللاإنسانية التي ترتكب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين.

ففي انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، تواصل إسرائيل عمدا شن غاراتها واعتداءاتها العسكرية، بما في ذلك ضرباتها الجوية، على المناطق المدنية الفلسطينية، ما تسبب في وقوع خسائر في الأرواح وحدوث إصابات وتدمير لمنازل المدنيين وممتلكاتهم، وتواصل تحريضها الأرعن على مزيد من العنف ضد المدنيين الفلسطينيين، مما تسبب في تكثيف أعمال الإرهاب وجرائم الكراهية العنصرية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون وغيرهم من المتطرفين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. إن المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، لا يمكن أن يظل على صمته في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل ومستوطنوها الإرهابيون ارتكاب عدوانهم وإنزال الموت والدمار والإرهاب بالشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت احتلالها.

090714 090714 14-56787 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي هذا الصدد، يؤسفني إبلاغكم أنه بالأمس، الأول من تموز/يوليه ٢٠١٤، وفي قرابة الساعة ٣/٤٥ صباحاً (بتوقيت فلسطين)، وفي بلدة بيت حنينا في القدس الشرقية المحتلة، تم اختطاف الصبي الفلسطيني محمد حسين أبو خضير، البالغ من العمر ١٦ عاما، بينما كان يجلس على أحد الحواجز انتظارا لصلاة الفجر التي يبدأ بعدها صوم أيام شهر رمضان الكريم، وبعد ذلك تم قتله بصورة وحشية على يد متطرفين اسرائيليين. وحسب ما كشفت عنه أقوال الشهود وكاميرات المراقبة، فإن اثنين من المستوطنين الإسرائيليين توقفا في سيارة رمادية اللون وأرغما الشاب محمد عنوة على ركوب السيارة. وبعد ساعتين، عُثر على جثة محمد في منطقة الأحراش بالمدينة وقد تفحم جسده الضئيل وبدت عليه آثار ما ارتكب إزاءه من عنف شديد.

إن الحكومة الفلسطينية تدين بأشد العبارات اختطاف محمد أبو خضير وتعذيبه وحرق جثمانه على يد المستوطنين الإسرائيليين الإرهابيين. وإننا نحمِّل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية هذه الجريمة النكراء وثقافة الإفلات من العقاب التي يقوم المستوطنون الإسرائيليون الإرهابيون في ظلها بكل خسة بمواصلة اعتداءاتهم على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وإننا نهيب بالمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، أن يدين بصورة واضحة وقاطعة اختطاف محمد وقتله بصورة وحشية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن على مجلس الأمن أن يطلب من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تعمل فورا وبصورة ملموسة على وقف جميع الانتهاكات التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك جميع أعمال العقاب الجماعي والأعمال الانتقامية، ومن ضمنها التحريض على ارتكاب هذه الأعمال، والتي تحظرها اتفاقية جنيف الرابعة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية الإسهام في تخفيف حدة تصاعد هذه الحالة الخطيرة بتدابير من بينها البرهنة على التزامه بحقوق الإنسان العالمية بأن يدين علناً هذه الجريمة التي ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون الإرهابيون، والدعوة إلى احترام القانون الدولي وضبط النفس. ويجب أيضا على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تتحمل كامل المسؤولية عن توطين سكانها المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، منتهكة بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أن تدين بصورة قاطعة هذا العمل الشنيع وتحمِّل مرتكبيه المسؤولية وتقدمهم إلى العدالة.

ولم يكن قتل الفتى محمد هو المحاولة الوحيدة من جانب المستوطنين الإسرائيليين الإرهابيين لإلحاق الموت والضرر بالسكان المدنيين الفلسطينيين العزَّل. ذلك أنه قبل ٢٤ ساعة من القتل الوحشي الذي تعرض له محمد، أقدم المستوطنون الإرهابيون على

اختطاف الطفل موسى زلوم البالغ من العمر ثمانية أعوام في أحد أحياء القدس واعتدوا عليه وأنقذه من أيديهم المدنيون الفلسطينيون في الحي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الطفلة سنابل الطوس (٩ سنوات) في حالة حرجة بعد أن دهستها سيارة يستقلها مستوطن إسرائيلي وألقى بجسدها على جانب الطريق تاركا إياها هناك بين الحياة والموت.

وتأتي هذه الأفعال الشنيعة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون الإرهابيون في خضم اندلاع فورة عنصرية خبيثة ضد العرب في إسرائيل يؤججها تحريض مباشر وإعلانات صادرة عن مسؤولين حكوميين إسرائيليين ضد الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن أوجه انتباهكم إلى أن مئات الإسرائيليين خرجوا إلى شوارع القدس أمس مثيرين للشغب واعتدوا بشكل عنيف على ما لا يقل عن خمسة من الفلسطينيين وهم، أي الإسرائيليون، يرددون شعارات الكراهية والعنف من قبيل ''الموت للعرب''. وتعرض اثنان آخران على الأقل من الفلسطينيين لاعتداءات بدنية من جانب إسرائيليين في حوادث تندرج في نطاق جرائم الكراهية في أنحاء أخرى من القدس في هذا الجو المتصاعد من العنف.

وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل بلا هوادة أعمالها الدنيئة المتمثلة في العدوان العسكري على السكان الفلسطينيين، وارتكاب انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والتي شملت تدابير فاضحة من تدابير العقوبة الجماعية. وبالأمس، الأول من تموز/يوليه ٢٠١٤، وفي ساعات الصباح الأولى، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية أكثر من ٣٥ من ''الأهداف'' المزعومة في قطاع غزة المحاصر حيث يعاني أكثر من ١,٧ مليون من الفلسطينيين من السجن على مدى ثمانية أعوام تحت الحصار اللاأخلاقي وغير القانوني الذي تفرضه إسرائيل. وقد تسبب هذا الوابل الأخير من القصف الجوي في إلحاق الدمار بالممتلكات والهياكل الأساسية المدنية وزاد من حدة المخاوف والذعر بين السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يشكل الأطفال دون سن ١٨ سنة نسبة ٥٠ في المائة منهم.

وواصلت أيضا قوات الاحتلال عدوانها العسكري المحموم على المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم منازل اثنين من الفلسطينيين الذين زعمت إسرائيل بضلوعهم في عملية خطف وقتل ثلاثة من المستوطنين الإسرائيليين. ومن الواضح أن جميع هذه الإجراءات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في دولة فلسطين المحتلة ما هي إلا جزء من سياسة العقاب الجماعي والردود الانتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين بما يشكل انتهاكاً للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أنه: ''لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا''.

إن الحالة الخطيرة التي نواجهها تتطلب اهتماماً عاجلاً وعملاً جدياً من جانب المجتمع الدولي قبل أن تزداد الحالة على الأرض زعزعة وتعقيدا. ويتعين على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. وعليه أن يؤكد مجددا رفضه لجميع الأعمال الإجرامية التي ترتكبها إسرائيل وتدابير العنف الاستفزازية وغير القانونية التي تتخذ ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الشعب الفلسطيني الذي يعاني الأمرَّين في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأكثر من ٤٧ عاما يستحق الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. وعليه، فإننا نؤكد مجددا أنه لا يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظل على صمته وأن يواصل فقط التعبير عن أسفه وخيبة أمله إزاء الانتهاكات التي تقترفها إسرائيل. إن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن وضع حد لهذه الجرائم التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال وخطوة البداية نحو تحقيق ذلك هي تحميل إسرائيل المسؤولية عن جميع ما ترتكبه من أفعال وفقاً لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والشعب الفلسطيني لا يمكن أن يظل بمثابة استثناء من هذه المسؤولية المتعلقة بحماية المدنيين من هذه الفظائع ومن الانتهاكات الصارخة للقانون.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقاً برسائلنا السابقة البالغ عددها ٥٠٠ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكّل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/ES-10/633-S/2014/455) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه، وأعمال إرهاب الدولة، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة